الانقلاب العسكري في النيجر:
المخاطر الاقتصادية لقطاع الطاقة

إعداد إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال.

إن الانقلاب العسكري الحادث في جمهورية النيجر أواخر شهر يوليو العام الحالي يضفي العديد من التساؤلات بشأن التداعيات الاقتصادية المحتملة على كل من الجمهورية والدول المتصلة اقتصاديًا اتصالاً وثيقًا بها، خاصة وأن هذا الانقلاب يلقى معارضة صريحة من غالبية دول غرب إفريقيا والقوى الدولية الكبرى.

وفي هذا السياق، فإن العديد من القرارات الاقتصادية العاجلة والحرجة التي تم اتخاذها من قبل جميع الأطراف والعديد من القرارات التي لا تقل أهمية تظل على قائمة الاحتمالات. إن العقوبات الاقتصادية المتبعة ردًا على سياسة الانقلاب في النيجر تثير العديد من المخاوف حول قدرة الدولة على الصمود اقتصاديًا في ظل الأزمة. كما تعلو الكثير من التساؤلات حول تأثير السياسة الاقتصادية المتبعة في ظل الأزمة على العلاقات الاقتصادية للجمهورية الإفريقية. إن حجم تأثر اقتصاد الدول يتوقف على حجم الارتباط الاقتصادي والتجاري مع قرنائها الدوليين، إضافة إلى مدى قوة الاقتصاد ودرجة استقراره. ومن هذا المنطلق، فإنه من الضروري النظر إلى الوضع الاقتصادي لجمهورية النيجر خلال السنوات الأخيرة للوقوف على مواطن القوة والضعف والخلل في قطاعاتها الاقتصادية، وأيضًا تحديد أوجه التشابك والتعاون الاقتصادي بينها وبين دول العالم.

الوضع الاقتصادي لجمهورية النيجر:

يصنف اقتصاد النيجر على أنه شديد الحساسية للصدمات الداخلية والخارجية؛ حيث يعتمد الاقتصاد النيجري بشكل أساسي على الزراعة وهو ما يجعلها عرضة لمخاطر تغير المناخ بصفة مستمرة. وفيما يلي نظرة عامة على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي لدولة النيجر:

بعد عامين من النمو الباهت، ارتفع معدل النمو الاقتصادي ارتفاعًا ملحوظًا ليسجل 11.5% لعام 2022 مما ساعد على التعافي القوي خلال عام 2022. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بقطاع الزراعة حيث تميز عام 2022 بموسم زراعي مثمر بفضل الأمطار الغزيرة وكثرة الأراضي المروية خلال العام. ومع ذلك، فإن تنبؤ البنك الدولي باستمرار النمو خلال عام 2023 لم يعد منطقيًا حيث إن التنبؤ مشروط من الأساس بالتغلب على مخاطر تراجع إنتاج النفط وصدمات تغير المناخ وانعدام الأمن وهو ما تهدد به أزمة الانقلاب العسكري الحالي. علاوة على ذلك، فإن 50% من السكان يعيشون في فقر مدقع متفاقم بسبب التمييز بين الجنسين.

كما وصلت معدلات التضخم لأعلى معدل لها على مدار 10 سنوات لتسجل 4.2% عام 2022، مقارنة بـ 3.8% عام 2021. وبناء عليه، أدى ارتفاع تضخم أسعار الغذاء، بالتزامن مع انعدام الأمن، إلى تعطيل سبل العيش والأسواق في بعض المناطق (تيلابيري، وديفا، وتاهوا، ومارادي)، والذي أثر سلبًا على الأمن الغذائي خاصة للأسر الفقيرة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الفيضانات ونوبات الجفاف ومحدودية الوصول إلى المدخلات، والتي من المتوقع أن تؤثر على 15% من القرى الزراعية وتؤدي إلى انخفاض إنتاجها الزراعي وفقًا لتقديرات البنك الدولي.

وقد ارتفع حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 51.3% عام 2021 إلى 56% عام 2022 كما قدره البنك الدولي. وارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 مقارنة بـ 3.3% عام 2021.

تبرز المؤشرات الاقتصادية أن النيجر تعتبر من أسرع الدول نموًا ولكن أكثرها فقرًا، علاوة على أنها عرضة للتأثر الفادح بالأزمات؛ ولذلك فإن الطبيعة غير المستقرة لاقتصاد النيجر يضع على عاتق صناع السياسات قيودًا متنوعة لأخذها في الاعتبار عند صياغة أي من القرارات خاصة في وقت الأزمات.

مخاطر قطاع الطاقة في جمهورية النيجر:

تتمتع النيجر بإمكانيات كبيرة في مجال الطاقة، غنية ومتنوعة، ولا يتم استغلالها إلا بشكل ضعيف. وتتكون من الوقود الحيوي (الحطب والمخلفات الزراعية، المصدر الرئيسي الذي تستخدمه المنازل للطهي)، واليورانيوم، والفحم المعدني، والنفط، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية.

يمثل الحصول على الكهرباء تحديًا كبيرًا في النيجر، وتعتمد البلاد على واردات الكهرباء في تغطية الجزء الأكبر من إمداداتها. وتعد النيجر مركزًا للموارد النفطية وهي واحدة من أكبر عشر دول تمتلك موارد اليورانيوم في العالم. ولتحقيق هدفها المتمثل في الوصول الشامل للكهرباء بحلول عام 2035، تعمل حكومة النيجر على توسيع إمداداتها من الكهرباء وتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة. اتخذت النيجر بعض الخطوات الحاسمة لتحسين أسواق الطاقة من خلال إنشاء هيئة تنظيمية، وهي هيئة تنظيم قطاع الطاقة (ARSE)؛ لزيادة الشفافية والمنافسة العادلة بين العديد من الجهات الفاعلة في مجال الطاقة. كما أنشأت الحكومة الوكالة النيجرية لترويج توصيل الكهرباء للمناطق الريفية (ANPER)، المكلفة بتصميم وتنفيذ ومراقبة برامج توصيل الكهرباء في الريف في جميع أنحاء البلاد. وتشمل الإصلاحات الأخرى أمرًا وزاريًا مشتركًا يلغي الضرائب على مجموعات إنتاج الطاقة الشمسية المحلية ومعدات توليد طاقة الرياح لتمكين عدد أكبر من الأسر من الحصول على الكهرباء، ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالقدرة الفنية والجدارة الائتمانية للمرافق العامة. ويوضح الشكل التالي مشكلة الوصول للكهرباء خاصة في المناطق الريفية؛ حيث سجلت نسبة الوصول للكهرباء بين عدد السكان حوالي 19.25% عام 2020.

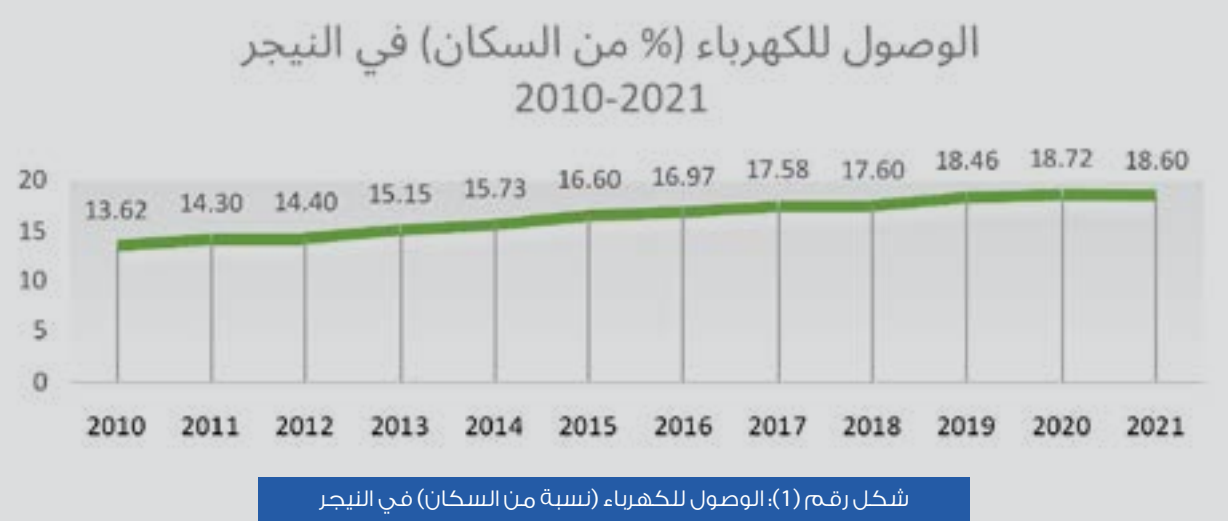

شكل رقم (1): الوصول للكهرباء (نسبة من السكان) في النيجر

إن زيادة الوصول إلى الكهرباء من خلال مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية في النيجر، وخاصة في المناطق الريفية، أمر أساسي للتحول والتمكين الاقتصادي؛ حيث إن نسبة السكان القادرين على الحصول على الكهرباء لم تتعدَّ 18.6 خلال عام 2021. علاوة على ذلك فإن ما يقرب من 70% من هذه النسبة يمثلون سكان الحضر فقط. ولا يزال سكان المناطق الريفية يعانون من انعدام وانقطاع الخدمات الكهربائية في النيجر.

وبلغت واردات النيجر من الكهرباء 1.16 مليار كيلووات/ ساعة عام 2021. بين عامي 2002 و2021، نمت واردات النيجر من الكهرباء بشكل كبير من 0.21 إلى 1.16 مليار كيلووات/ ساعة. وهي أعلى قيمة لواردات الكهرباء من عام 1980 ما يعكس الاعتماد الشديد لقطاع الكهرباء في النيجر على واردات الكهرباء. وعلى الرغم من محاولات جمهورية النيجر تنويع مصادر حصولها على الكهرباء، إلا أنها ما زالت مهددة بخطر انقطاع الكهرباء.

أصبحت النيجر منتجًا للنفط بدءًا من عام 2011 إذ تُنتج 20 ألف برميل يوميًا، تُخصص جميعها للاستهلاك المحلي. وبناء عليه وضعت النيجر لنفسها أهدافًا طموحة لمضاعفة إنتاجها النفطي 5 مرات إلى 110 آلاف برميل يوميًا بحلول عام 2023. إلا أن قطاع النفط لا يزال قوة دافعة محدودة في عملية النمو الاقتصادي حيث مثلت إيرادات النفط 0.62% من الناتج المحلي الإجمالي للنيجر خلال عام 2021، كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل رقم (2): إيرادات النفط (% من الناتج المحلي الإجمالي بالنيجر) 2010 – 2021.

وقد كانت النيجر تتوقع بدء التصدير في يوليو أو أغسطس من العام الجاري من خط أنابيب النفط الخام الجديد الذي تبلغ تكلفته 2.5 مليار دولار ويربط منطقة إنتاج أجاديم الرئيسية بمحطة ميناء في بنين. وجاء خط الأنابيب– الذي يبلغ طوله حوالي 2000 كيلومتر، والذي تديره شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)– ليساعد الدولة على زيادة إنتاجها من النفط بمقدار خمسة أضعاف، من خلال ربطه بالحقول الجديدة التي يتم تطويرها في حوض أجاديم المتصدع. إلا أن الأوضاع في ظل الانقلاب العسكري باتت غير مستقرة مما يعطل إنتاج هذا المشروع.

أما بالنسبة لإنتاج اليورانيوم في النيجر، فقد أنتجت النيجر 2248 طن يورانيوم عام 2021، وبلغ الإنتاج التراكمي من البلاد حوالي 150 ألف طن وحدة حتى نهاية 2019. وفي عام 2022، أنتجت النيجر 2020 طن يورانيوم ما يمثل حوالي 4 % من إنتاج اليورانيوم عالميًا، كما هو موضح بالشكل التالي.

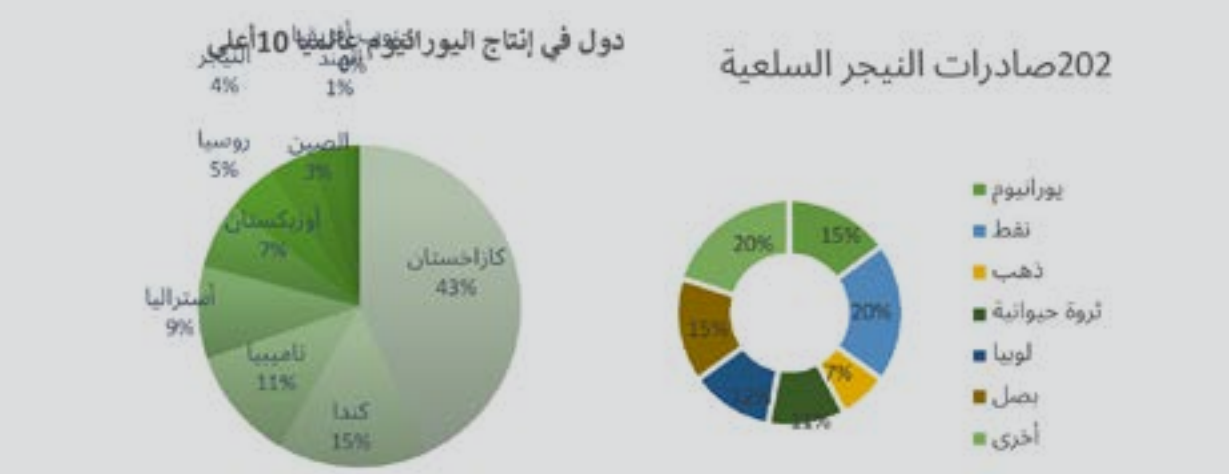

شكل رقم (3): أعلى الدول في إنتاج اليورانيوم، الصادرات السلعية للنيجر.

على الرغم من كون النيجر خامس مصدر لليورانيوم عالميًا فإن صادراتها من اليورانيوم لا تتعدى 15 % من إجمالي صادرات الدولة عام 2021. ومع ذلك فإن إجمالي صادراتها من الطاقة متمثلة في اليورانيوم والذهب والنفط يشكل إجماليًا النسبة الأكبر من الصادرات ما يقرب من 42% من إجمالي الصادرات. علاوة على ذلك فإن قطاع الصادرات يمثل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من 15% فقط خلال عام 2021؛ ما يجعل النيجر ضعيفة الاعتماد على قطاع الصادرات.

وبناء عليه يمكننا القول إن قطاع الطاقة في النيجر هو قطاع جوهري للاستقرار الاقتصادي، فمن ناحية، فإن أي عقوبات على صادرات الدولة من الطاقة تضعها في مأزق حقيقي في خسارة مواردها من العملة الصعبة مما يزيد من عجز ميزانها التجاري ويضع ضغوطًا واضحة على مستويات الأسعار. ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد الدولة على القطاع الزراعي وضعف وصول أغلب السكان للطاقة الكهربائية الجوهرية للنمو يعيق نموها الاقتصادي ويَحُول دون تحقيق أهدافها من التنمية المستدامة. ولكن يظل مقدار الخطر المتوقع مرهونًا باستجابة الحكومة في الأجل الطويل ومدى تنوع البدائل المتاحة لها من مواردها من الطاقة.

مخاوف الطاقة الدولية في ظل أزمة النيجر الراهنة:

إن القلق الذي يسببه الانقلاب العسكري في النيجر مع الشركاء الإقليميين والدوليين مرهون بمدى اعتماد كل دولة في مصادرها من الطاقة على النيجر كشريك تجاري ومدى توافر البدائل المطروحة أمام كل شريك. ولتحديد المخاطر الدولية بشأن الطاقة فلابد من النظر لأهم الشركاء التجاريين لدولة النيجر؛ ولذلك يوضح الشكل التالي أهم الدول المستقبلة لصادرات النيجر خلال عام 2021.

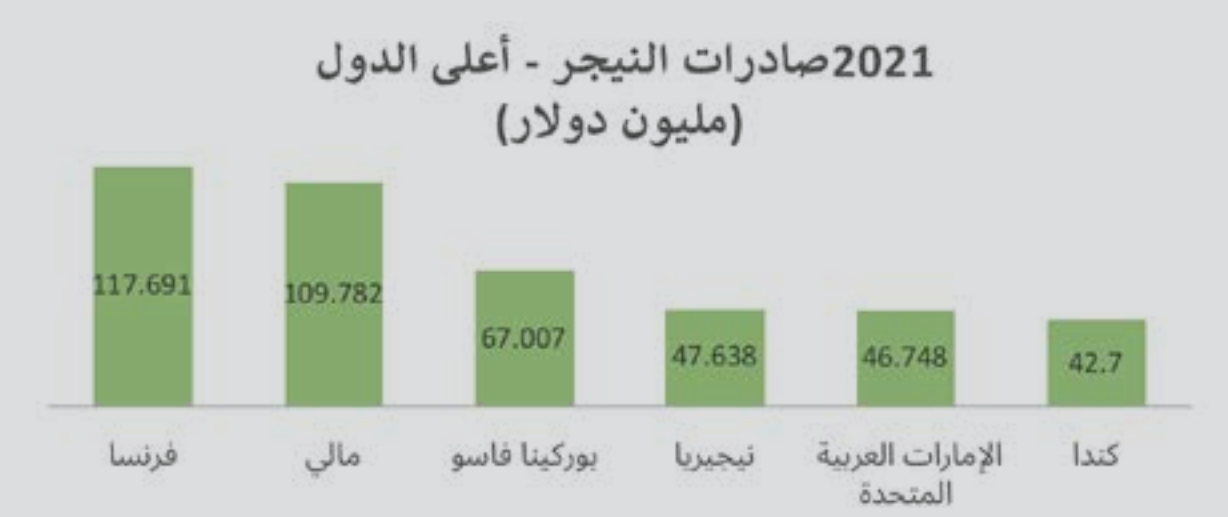

شكل رقم (4): صادرات النيجر خلال عام 2021 بترتيب الدول بالمليون دولار.

تعتبر فرنسا الوجهة الأولى والأساسية لصادرات النيجر حيث تصدر النيجر لفرنسا ما يقرب من 117.7 مليون دولار من مختلف السلع والخدمات. وبذلك تستحوذ فرنسا على 23.23 % من صادرات النيجر تليها مالي– الشريك الإفريقي الأول– بنسبة 21.67 % ثم بوركينا فاسو ونيجيريا؛ ولهذا تقع فرنسا على رأس الدول المهددة بعدم الاستقرار فيما يتعلق بوارداتها من النيجر.

وتتمثل واردات فرنسا من النيجر بشكل أساسي في الذهب واليورانيوم.

وفي المقابل تعتبر فرنسا ثاني أهم مورد للنيجر بعد الصين؛ حيث تستورد النيجر من فرنسا بما يقارب من 413 مليون دولار عام 2021 وهو ما يمثل 15.49 % من إجمالي واردات دولة النيجر. كما هو موضح بالشكل رقم (5).

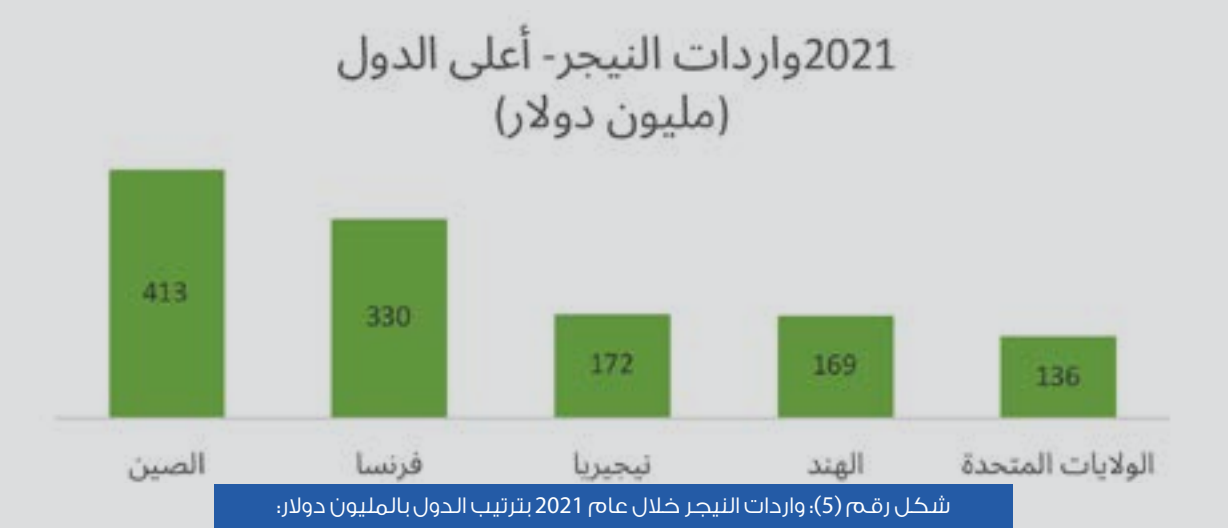

شكل رقم (5): واردات النيجر خلال عام 2021 بترتيب الدول بالمليون دولار.

ويمكن وصف العلاقة الاقتصادية بشأن الطاقة بين فرنسا والنيجر تكاملية ومتبادلة. فبالرغم من اعتماد فرنسا بشكل كبير على اليورانيوم المستورد من النيجر في توليد طاقتها الكهربائية المستمدة أساسًا من الطاقة النووية، فإن غالبية الشركات الرائدة في استخراج اليورانيوم هي بالأساس شركات فرنسية إضافة إلى أن فرنسا لديها مخزون كبير من اليورانيوم. علاوة على ذلك فإن فرنسا تعتمد على تنويع وارداتها من اليورانيوم من مصادر أخرى بخلاف النيجر.

وحتى تاريخه لم تصرح النيجر بشكل قاطع عن نوايا بشأن تعليق صادراتها من اليورانيوم والذهب إلى فرنسا. فمن ناحية، تعتمد النيجر بشكل متماثل ومتوازن في علاقتها التجارية من الطاقة على شركائها من الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن المنافذ اللوجستية لدولة النيجر الحبيسة مرهونة بالدول المحيطة وهو ما يتطلب التوافق مع هذه الدول بشأن القرارات الاقتصادية المفاجئة.

وبالنظر إلى أولى الدول المستفيدة من الوضع في النيجر تأتي الصين في المقدمة. فبخلاف كونها المصدر الأساسي لواردات النيجر، فإن استثمارات الصين في دولة النيجر تبلغ 180 مليون دولار وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا فإن الوضع الراهن يعزز من فرص الصين للتمكن بشكل أكبر في جمهورية النيجر على حساب منطقة أمريكا وأوروبا نظرًا لتوتر العلاقات في ظل الوضع الراهن.

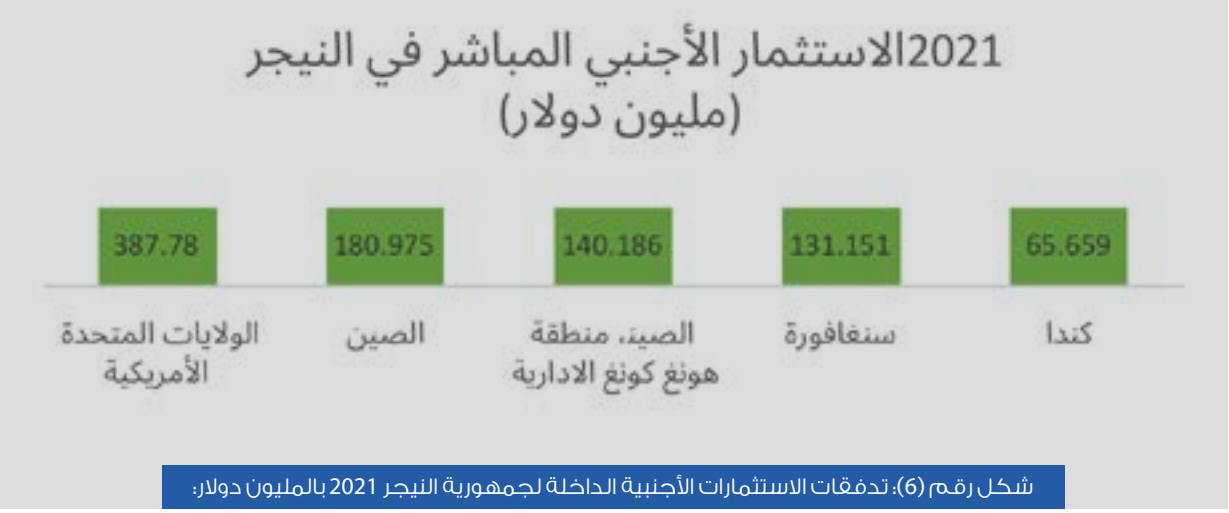

شكل رقم (6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة لجمهورية النيجر 2021 بالمليون دولار.

إن الوجود الغربي في إفريقيا – وخاصة فرنسا – يتراجع تدريجيًا لصالح روسيا والصين اللتين تعتمدان على العلاقات التجارية والاقتصادية وبعض الاستثمارات، بخلاف أمريكا وفرنسا المعتمدتين على تاريخهما الاستعماري في القارة السمراء، ومبيعات الأسلحة للدول الإفريقية، في إطار إعادة صياغة موازين القُوى الدولية في المرحلة الحالية. وتظل التوقعات في المدى المتوسط مرهونة بما ستؤول إليه الأحداث في المدى القريب، إضافة إلى قدرة صناع القرار على الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع الشركاء الإقليميين والدوليين.